مقتضيات الاستثمار وأهميته للمتقاعدين

لتحقيق أمور عظيمة، علينا أن نحلم كما علينا أن نبادر (أناتولي فرانس)

غالبًا ما يلجأ الأفراد إلى الادخار خلال فترة عملهم بقصد الاستفادة من هذه المدخرات في استثمارات تعود بالنفع عليهم بعد التقاعد، إذ تشكل هذه الاستثمارات مصدر دخلهم بعد تقاعدهم من الوظيفة والعمل، كما أن التخطيط الشخصي لمرحلة التقاعد مهم جدًا لكل فرد، سيما وأن درجة رضا الفرد عن نمط حياته عند التقاعد وبعدها، يعتمد بشكل أساسي على مدى حسن تخطيطه الشخصي، وعلى بعد رؤيته لهذه المرحلة.

ومن المعلوم أيضاً في عالم المال أن الوقت عنصر أساسي في تحديد مردود أي استثمار، وبالتالي فكلما بدأ الاستثمار مبكرًا كلما ازداد العائد على هذا الاستثمار، وذلك بحسب مبدأ القيمة الوقتية للمال، فالادخار اليوم هو مفتاح ضمان الاستقرار في الغد.

غير أن أي استثمار يحتاج أن يكون في قطاعات واعدة وبطريقة مدروسة، وبأسلوب علمي يوازن بين المخاطر المحتملة والمردود المرجو.

وبما أن ذلك يتطلب خبرات في المجالات المالية قد لا تكون متوافرة إلا عند أصحاب الاختصاص، لذا ننصح بالاستعانة بخبرات الاختصاصيين في هذا المجال سواء أكانوا أفراد أو صناديق أو هيئات متخصصة في هكذا مجالات، ضمانًا لصحة الاستثمار.

وللإحاطة بمقتضيات الاستثمار وصوابيته وأهميته لفترة التقاعد، على المرء أن يسأل نفسه، ويحدد إجابات على الأسئلة الخمسة التالية:

1- ما هو مستوى التقاعد الذي أطمح إليه؟

- الإجابة على هذا السؤال تحدد مستوى الدخل والمعيشة الذي يطمح أي فرد لتحقيقه بعد التقاعد.

2- متى هو الوقت الأنسب للبدء بعملية الاستثمار؟

Public

- والجواب هنا يتعلق بعامل الوقت، فكلما باشر الفرد بالاستثمار مبكرًا، كلما كانت العائدات أعلى كما ذكرنا سابقًا، وذلك بفعل القيمة الوقتية للمال.

3- كم احتاج من المداخيل لضمان تقاعد مناسب لي ولأسرتي؟

- الإجابة هنا تكمن في مدى قدرة الفرد على شد الأحزمة وعلى الادخار أثناء فترة الإنتاج وما قبل التقاعد، فكلما ازداد الادخار ازداد الاستثمار، وبالتالي ازداد المردود المرجو من الاستثمار التقاعدي.

4- كيف أستطيع تضخيم مدخولي التقاعدي؟

- الجواب هو في نوعية الاستثمارات وتنويعها وفي اختيار الواعد منها تحديدًا والأفضل، كما أسلفنا الذكر هو باللجوء إلى الخبراء والصناديق والهيئات المتخصصة بهذه المهمة.

5- كيف أستطيع تخفيف كلفة معيشتي التقاعدية؟

- الجواب يكون باتخاذ إجراءات محددة قبل التقاعد، تهدف إلى الحد من المديونية ومن الكلف الثابتة، التي تستنزف الموارد مثل: الإيجارات والقروض والمصاريف الباذخة.

وللاستثمار مردود إيجابي على الأفراد كما على المجتمع، لأن الفرد يضمن مداخيل في فترة ما بعد ترك العمل وبلوغ التقاعد، تحفظ له ولأسرته العيش الكريم.

أما على الصعيدين الاجتماعي والوطني، فللاستثمار الذي يقوم به الفرد انعكاسات وإيجابيات كبيرة عليهما، ونعزو ذلك إلى أن المال الذي يتم استثماره في الصناديق والهيئات، يخرج كتمويل لمشاريع منتجة ترفع الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني، كما أنها تحفز النمو الاقتصادي، وتوفر فرص عمل للأجيال الجديدة، وبالتالي فهي ترفع البلد إلى مصاف تنافسي أعلى يمكنه من مواجهة التحديات والمضي قدمًا في مسيرة بناء الوطن والمواطن.

دكتور حسن عمر العلي

مستشار وخبير في الاقتصاد والاستثمارات الدولية

Public